

قرار محكمة النقض

رقم 12/147

الصادر بتاريخ: 26 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/12/6/9518

طعن بالنقض - مذكرة وسائل الطعن - أثرها.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المتهم المصطفى (أ.م) بمقتضى تصريح تقدم به بتاريخ 2019/11/29 بنفسه امام كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بوجدة ، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية بنفس المحكمة بتاريخ 2019/11/28 في القضية ذات العدد: 2019/220 في ما قضى به من تأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه بإدانته من أجل جنحة النصب ومعاقبته بسنة واحدة حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 2000 درهم وبأدائه مع غيره المحكوم عليه معه لفائدة المطالبة بالحق المدني (ز.ز) تعويضا مدنيا قدره 3000 درهم وإبراجاعهما لها مبلغ 29.700 درهم مع تعديله بتخفيض العقوبة الحبسية إلى ثلاثة أشهر حبسا نافذا.



إن محكمة النقض/

بعد أن تلا المستشار السيد حسن أزير التقرير المكلف به في القضية،

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد الحسن حراش في مستنتجاته،

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

وبعد المداولة طبقا للقانون، محكمة النقض

نظرا للمادة 544 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث ان المادة 528 من نفس القانون حسبما وقع تعديلها وتتميمها بمقتضى الظهير المؤرخ في 2005/11/23 التي توجب فقرتها الثانية على طالب النقض ان يضع مذكرة بوسائل الطعن لدى كتابة الضبط بالمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه خلال ستين يوما الموالية لتاريخ تصريحه بالنقض بواسطة محام مقبول للترافع امام محكمة النقض، ولم تجعل الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من تقديم المذكرة اجراء اختياريا الا في الجنايات، وتوجب الفقرة السادسة منها على طالب النقض إذا لم تسلم له

نسخة القرار داخل الاجل المحدد في ثلاثين يوما طبقا للفقرة الأولى من تاريخ تلقي التصريح ان يقدم مذكرة وسائل الطعن خلال اجل ستين يوما من تاريخ تسجيل الملف بكتابة محكمة النقض.

وحيث ان طالب النقض لم يودع مذكرة بوسائل طعنه رغم مرور ستين يوما على تاريخ تسجيل الملف بكتابة ضبط بمحكمة النقض وهو 2020/09/09.

لهذه الاسباب

قضت بسقوط الطلب وبتحميل رافعه الصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعوى الجنائية وتحديد الإجبار في أدنى أمده القانوني.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : عبيد الله العبدوني رئيسا والمستشارين: حسن ازنير **مقررا**، مجتهد الزكراكي، نجاة العلوي بطراني وسعيد أيور، وبمحضر المحامي العام السيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة سعاد عزيزي.



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض